نجيب الملا: طورنا مجموعة شركات الملا لمواجهة المتطلبات التسويقية والتجارية

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون جعلت كل دولة سوقا محليا لاي انتاج خليجي

عام ١٩٧٨ نقطة تحول في مجموعتنا التجارية والغزو العراقي كان طعنة في صميم الاقتصاد الكويتي

نبذة عن حياتكم الشخصية:

ـ الاسم نجيب عبدالله الملا كويتي الجنسية ولد في ١٩٤١/٨/٢، حيث أتم تعليمه في كل من لبنان، بريطانيا وسويسرا، وحاليا يشغل المناصب التالية:

ـ بعد التحاقه بمجموعة شركات الملا سنة ١٩٦٠ تم تعيينه مديرا عاما للمجموعة سنة ١٩٦٦ لكي يصبح رئيسا لمجلس الادارة سنة ١٩٦٩.

ـ كما انه يشغل منصب نائب رئيس مجلس ادارة المستثمر الدولي، التي تعتبر من احدى الشركات الرائدة في الكويت لتقديم الخدمات الاستثمارية التي ترتكز على اسس اسلامية بحتة.

ـ كما انه عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، وعضو مجموعة المساهمين الاستراتيجيين التابعة لـ «انفيستكورب».

اما المناصب التي كان يشغلها في السابق فهي:

ـ عين قنصلا فخريا للحكومة النرويجية في الكويت سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦.

ـ عضو مجلس ادارة شركة الكويت للتأمين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣.

ـ عضو مجلس ادارة جمعية الشرق التعاونية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣.

ـ نائب رئيس مجلس ادارة جمعية الشرق التعاونية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦.

ـ عضو مجلس ادارة شركة اسمنت الخليج ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠

نبذة عن المؤسس

اما عن تأسيس شركة الملا فالفضل كله يرجع الى والدي رحمه الله عليه ورضوانه، فقد ولد عام ١٩١٠م وتقلد منصب سكرتير الحكومة بعد اتمام دراسته، ثم عين ناطقا رسميا للدولة والامير، بالاضافة الى تعهد القصر له بجميع المكاتبات والمراسلات السياسية والدبلوماسية. كما كان يطلق عليه «سكرتير الحكومة» وقد كان قلب مدينة الكويت واسماه «صالح جمال وشركاه» وما لبث ان حصل هذا المشروع بعد ازدهاره على امتياز منتجات شركة جنرال الكتريك «المملكة المتحدة» فقد كانت تلك البذرة التي تركت بصمة في تاريخ وتطور التجارة على المستوى المحلي والدولي للمجموعة وقد ساعد ذلك في فتح آفاق جديدة ومقاييس منتظمة للرقي امام الاجيال التي توارثت اعمال وادارة مجموعة شركات الملا وستظل تذكر مع مر السنين.

دولة الكويت تتمتع بنظام سياسي ديموقراطي مستقر

التوافق الاقتصادي ابرز المعالم الاقتصادية بين دول المجلس

الغزو اثبت متانة اقتصاد دول المجلس وثبات نظامها البنكي

له دور فعال في الاتفاقيات التي ابرمت مع شركات النفط الاجنبية. واسس والدي الشركة سنة ١٩٤٧م وقد اخذت الشركة في التطور والنمو منذ ذلك الحين الى يومنا هذا. وبعد وفاة المؤسس في عام ١٩٥٥م. تولى الابن بدر الملا رئاسة وادارة الشركة، وحذا حذو ابيه حيث وافته المنية عام ١٩٦٩م. واكمل مسيرته شقيقه الثاني نجيب عبدالله الملا، حيث قام بانماء مصادر مجموعات شركة الملا وطور مشاريعها بشكل اطرادي تحت اشرافه ورعاياته جنبا الى جنب مع اخوانه. وقد قام نجيب عبدالله الملا واخوانه الثلاثة بمواكبة التوسع السريع في اقتصاد الكويت والازدهار الذي شمل دولة الكويت والمنطقة، واسس شركة المسيلة التجارية عام ١٩٧٢م، وذلك ايضا لتسخير الرواج في صناعة المنشاءات والتقنية الحديثة والتطور الصناعي. وشهد عام ١٩٧٨م، نقطة تحول في المجموعة اذ قرر والمساهمون تعزيز الادارة العليا والتي كانت مؤلفة من افراد العائلة انفسهم. واستحدث مجلس ادارة متعدد الجنسيات والخبرات المختلفة الذي ادى الى تشكيل اداري متميز باستطاعته مواجهة المتطلبات التسويقية والتجارية والقدرة على السير قدما مع النمو الاقتصادي السريع في المنطقة وعلى الاخص في السوق المحلية والعمل على تخطيط المستقبل بدقة ودراسة محكمة.

وبنفس درجة الفخر التي تكنها مجموعة الملا لتراثها، فانها تدرك التحديات التي تواجهها لاحراز معايير اعلى من الجودة والجدارة في الاتقان.

الوضع الاقتصادي

مداهمة الغزو الغاشم على دولة الكويت كانت طعنة في صميم الاقتصاد الكويتي الذي كان على اشده وقمة ازدهاره كما كان فريدا من نوعه في منطقة الشرق الاوسط، الا ان دولة الكويت استطاعت ان تنهض بعد ان من الله عليها بنعمة التحرير، وبعد ان اثبتت للعالم اجمع صلابة وحدتها الوطنية وتمسكها بالشرعية والديموقراطية. فاعادت في اقل من شهر تشغيل شبكة الكهرباء والماء، واطفأت في اقل من تسعة اشهر حريق اكثر من سبعمائة بئر نفطية، وخلال عام ونصف فقط استكملت مؤسساتها الدستورية واستعادت في سنتين كامل طاقتها الانتاجية من النفط واعادة بناء صناعتها. وفي دولة الكويت نظام سياسي ديموقراطي مستقر، ونظام قضائي راسخ عادل ومنفتح لم يستطع الغزو الغاشم اقتلاع جذوره الراسخة منذ زمن بعيد. بالاضافة الى نظام مصرفي قوي ومتطور، وسوق مالية نشطة منظمة، وسياسات نقدية حرة وتعتبر هذه المميزات كلها عوامل تضمن الرسوخ الاقتصادي المتين، كما ان السوق الكويتية تقدم للمستثمرين الصناعيين في قطاع الصناعة التحويلية عدة حوافز ومميزات فريدة منها المساعدة الفنية او المساعدة في مرحلة ما قبل الاستثمار وتوفير المناطق الصناعية بما في ذلك توفير المياه والطاقة للانتاج الصناعي بأسعار تشجيعية، كما توفر لهم الدعم المالي او القروض الحكومية والاعفاءات الضريبية والجمركية وتشجيع الصادرات.

مسيرة مجلس التعاون والوحدة الاقتصادية الخليجية

ان ابرز المعالم الاقتصادية لهذه المنطقة الا وهي التوافق الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وانشاء اتحاد غرف المجلس الذي بدوره يعزز الصمود الاقتصادي للمنطقة، ويعد كذلك توسعا اقتصاديا يساهم في انشاء المشاريع المشتركة بدول مجلس التعاون كما يعتبر ذلك وسيلة جيدة لنقل التقنية، واداة عملية لحماية المصالح المشتركة.

كما اود ذكر حقيقتين: الاولى ان أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت قد اثبتت ليس فقط مدى الاهمية الاقتصادية لدول المجلس، وانما ايضا متانة اقتصاديات هذه الدول وقدرتها على تجاوز الهزات وثبات نظامها البنكي، والتزامها الذي لا يتزعزع بالاقتصاد الحر، وعدم اللجوء الى اي قيود مهما كان نوعها او مصدرها. كما ان دول مجلس التعاون تتمتع بمناخ استثماري متميز وحوافز مغرية لاجتذاب المشاريع المشتركة ولاسيما في مجال الصناعات المعدنية الثقيلة، والجيل الثاني من صناعات البتروكيماويات وبرامج التوازن الاقتصادي. وهذا يؤهلها في الوصول الى ابرام اتفاقيات التجارة الحرة مع المجاميع المختلفة مثل المجموعة الاوروبية المشتركة وغيرها.

فقد حققت فعلا دول المجلس نجاحا خلال المفاوضات التي اجرتها مع عدة مجاميع مشتركة تهدف الى الوصول الى اتفاقية تجارية من شأنها تشجيع وتطوير وتنويع التبادل التجاري الى اكبر مستوى ممكن، وان توفر الحماية اللازمة للصناعات الناشئة بدول المجلس. اما الحقيقة الثانية، فهي ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والقرارات المنفذة لها، وقد جعلت كل دول مجلس التعاون سوقا محلية لاي انتاج خليجي، وبالتالي فان مصنعا يقام في الكويت ستكون سوقه المحلية ممتدة على اتساع دول المجلس الست. وهي سوق تبلغ قدرة مستوراداتها السنوية ما يقارب سبعين بليون دولار، ويبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، بالاضافة لذلك ما يتمتع به السكان من قوة شرائية عالية، كما اود الاشادة بالجهود المبذولة من قبل حكومات دول المجلس التعاون وحكومتنا الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الكريم وسعيهم للرقي قدما الى ما هو اقوم على الصعيد المحلي والدولي على السواء لمصلحة المنطقة ككل.